مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

دور التجارة الخارجية في معالجة الاختلالات الهيكلية العراق حالة دراسية

أ.د توفيق عباس عبد عون المسعودي
جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد
dr.tawfeek@yahoo.com

الباحثة. حوراء علي حسين المسعودي
جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد
hawraaalmassody2020@gmail.com

المستخلص:

يركز موضوع الدراسة على معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي للمدة من عام (2003 -2018) ويعد هذا الموضوع من اهم المواضيع التي تتطلب المعالجة وبمعالجتها سيتم حل المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد ولا سيما الاقتصاد العراقي والتي تتمثل بتدهور ملحوظ نتيجة ضعف التنويع الاقتصادي للبلد وزيادة درجة الانكشاف الاقتصادي ، فضلا عن السيطرة تجارة العراق الخارجية على النفط أي اعتماده على الاقتصاد احادي الجانب فضلاً عن حجم المديونية الخارجية للبلد. كما ان الانخفاض الكبير في درجة التنويع الاقتصادي ادى الى تأثيرات سلبية على مجمل مكونات الهيكل الاقتصادي العراقي ، وبالتالي ندرة المنتجات السلعية المحلية و ضعف السوق المحلي في تلبية الطلب الداخلي ، مما يؤدي إلى فتح الأبواب أمام الأسواق الخارجية معتمدة على تمويل حركة الواردات نسبة الى ما توفره صادرات النفط من ايرادات المالية ، مما يؤثر سلباً على الميزان التجاري للدولة وتتم معالجة هذه الاختلالات الهيكلية باعتماد مجموعة من المؤشرات المعنية بالتجارة الخارجية .

الكلمات المفتاحية : (التجارة الخارجية، الاختلالات الهيكلية، اختلال هيكل التجارة الخارجية).

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.19194.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (1) 2025

The Role of Foreign Trade in Addressing Structural Imbalances: Iraq as a Case Study

Tawfiq Abbas Abd Aoun Al-Masoudi
University of Karbala, College of Administration and Economics
dr.tawfeek@yahoo.com

Hawra Ali Hussein Al-Masoudi
University of Karbala, College of Administration and Economics
hawraaalmassody2020@gmail

Abstract: The topic of the study focuses on addressing the structural imbalances of the Iraqi economy for the period from 2003-2018. This topic is one of the most important topics that require treatment and by addressing it, the problems that the economy suffers from, especially the Iraqi economy, will be solved, which is represented by a noticeable deterioration as a result of the weak economic diversification of the country and the increase in the degree of exposure. Economic, as well as the control of Iraq's foreign trade on oil, meaning its dependence on the unilateral economy, as well as the size of the country's external debt. The significant decrease in the degree of economic diversification led to negative effects on all components of the Iraqi economic structure, and consequently the scarcity of local commodity products and the weakness of the local market in meeting demand.

internal, which opens the doors to external markets meaning its dependence on the unilateral economy, as well as the size of the country's external debt. The significant decrease in the degree of economic diversification led to negative effects on all components of the Iraqi economic structure, and consequently the scarcity of local commodity products and the weakness of the local market in meeting demand internal, which opens the doors to external markets certified.

Keywords: (foreign trade, structural imbalances, imbalance in the structure of foreign trade).

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.19194.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

المقدمة

تظهر أهمية التجارة الخارجية للعراق بعدم قدرة الجهاز الإنتاجي على تلبية متطلبات الافراد المختلفة نتيجة لاختلال الهيكل الاقتصادي لقد عانى الاقتصاد في العراق شأنه شأن اقتصاديات بقية البلدان النامية من العديد من الاختلالات التي ظهرت بشكل واسع منذ الثمانيات الى منتصف التسعينات مما سببت بحدوث اختلالات سلعية ومالية كما يعاني من عجز في توفر الموارد المالية التي تستخدمها من اجل تمويل برامجها الانتاجية الاستثمارية وعلى الرغم مما يمتلكه الاقتصاد العراقي من موارد وامكانيات مادية وبشرية الا انه يعيش تحت ضغط ازمة بنيوية شديدة نتجت عنها فشل جميع مخططات التنمية وبعد عام 2003 وعدم وجود ادارة مركزية تعمل على التخطيط والتنمية وادارة الموارد والامكانيات المتاحة بالشكل الذي يتناسب مع ما يشهده البلد من تدهور في اوضاعه الاقتصادية والمعاشية مما سببت تدمير اقتصاد العراق إضافة الى الضغوط الخارجية التي كان هدفها تدمير البنى التحتية وتعطيل التنمية الاقتصادية وخلق دولة ضعيفة سياسياً واقتصادياً.

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث بما يأتي:

1- ماهي اسباب اختلال هيكل الاقتصاد العراقي؟
2- ما هو دور التجارة الخارجية في معالجة الاختلال الاقتصادي ؟ او ما هي الكيفية التي تعتمدها التجارة الخارجية في معالجة الاختلالات في الهيكل الاقتصادي؟

فرضية البحث :

1- تتمثل هذه الاسباب بكل من الأسباب الاقتصادية لقد عانى الاقتصاد العراقي طيلة سنوات طويلة استمرت لاكثر من (23) عاماً من الظروف الاقتصادية والسياسية وابتدأت من ثمانينات القرن الماضي للحرب العراقية الإيرانية التي استمرت (8) سنوات خسر فيها ما يعادل (26) مليار دولار من العوائد النفطية ، وبسببها تراكمت الديون الخارجية التي بلغت ما يقارب (42) مليار دولار، فضلاً عن التضخم والبطالة وارتفاع معدلات النمو , وايضاً الاسباب السياسية تشكل اهم سبب في نشوء الاختلال الهيكلي فعدم استقرار الدولة وعدم تحقيق التنمية الاقتصادية منذ عام 1980 وحتى الوقت الحاضر ، وقيام الدولة على بيئة لم تجتمع على تقسيم العمل ولا على نمو الصناعات الإنتاجية اضافة الى تركيبة المجتمع

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.19194.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

العراقي المتعددة الطوائف والتي لعبت دوراً كبيراً في نشوء النزاعات وانعدام الامن والاستقرار وبالتالي تدهور الوضع الاقتصادي .

2- للتجارة الخارجية دور كبير في معالجة الاختلالات ويتمثل هذا الدور باعتماد مجموعة من السياسات التي تسهم في حل المشكلات الاساسية المسببة للاختلال في الهيكل الاقتصادي ومن هذه السياسات الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية ، للبلد .

أهمية البحث:

ان موضوع البحث له أهمية كبيرة في التركيز على واقع التجارة الخارجية للعراق ودورها في معالجة اختلال الهيكل الاقتصادي اذ يعاني الاقتصاد العراقي من تدهور ملحوظ ناتج عن ضعف التنويع الاقتصادي وزيادة درجة الانكشاف الاقتصادي مما يؤدي الى العديد من الاثار السلبية على مجمل مكونات النشاط الاقتصادي فضلاً عن ذلك سيطرة التجارة في العراق على سلعة واحدة وهي النفط .

هيكلية البحث :

المبحث الاول: الاطار النظري للتجارة الخارجية .

المبحث الثاني : مسار تطور التجارة الخارجية في العراق.

المبحث الثالث: قياس وتحليل العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والانكشاف الاقتصادي .

المبحث الأول

الاطار النظري للتجارة الخارجية والاختلالات الهيكلية

أولاً : مفهوم التجارة الخارجية

عرفت التجارة الخارجية تاريخيا: بأنها صور من العلاقات الاقتصادية التي يجري من خلالها التبادل التجاري للسلع والخدمات والتي تكون على شكل سلع وخدمات (السمان ،2009 ،ص342) وقد تعرف التجارة الخارجية بصورة أوسع واشمل فأنها عملية التبادل التجاري للسلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج التي تحدث بين مجموعة من الدول هدفها تحقيق المنافع المتبادلة (علي داود ، 2007 ،ص13)

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.19194.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

وهنالك عدة أسباب لقيام التجارة الخارجية والتي تقلل نسبة التفاوت في توزيع الموارد الاقتصادية وعلى النحو الاتي:

1- التوزيع غير المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة مما ينتج عن عدم قدرة الدولة تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا .

2-التفاوت في التكاليف وأسعار عوامل الإنتاج لكل دولة مما أدى الى انخفاض تكاليف الإنتاج للسلعة في دولة ما, وذلك لتحقيق وفورات الحجم مقارنة بارتفاع هذه التكاليف لإنتاج السلعة نفسها في دولة أخرى.(طاقة ، 2009 ، ص385)

3-الاسباب الاستراتيجية والسياسية. التي تتمثل في تحقيق النفوذ السياسي عبرّ الندرة النسبية للسلع المنتجة والمتبادلة عالميا (عبد العظيم ، 1996 ،ص16).

نظريات الحديثة للتجارة الخارجية فتتمثل بالاتي :

أ- **نظرية ريبزنسكي عام 1955 :**

هذه النظرية قُدمت عام 1955 نتيجة لزيادة اثر عرض عوامل الإنتاج .وتم تحليلها ودراستها في اطار التحليل الساكن المقارن .ان هذه النظرية تناولت حالة دولة تنتج سلعتين وتستخدم عاملين من عوامل الإنتاج الا انها لم تصل الى درجة التخصص في انتاج احدى السلعتين ، فالتجارة الخارجية توضح مصطلح الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج لأنها تتشابه مع النظريات النيوكلاسيكية في تفسير العوامل التي توضح شكل التبادل ، ففي حالة التبادل الثابت و العوامل المتراكمة يعني هذا وجود تناقص لإنتاج السلع عند استخدامها لعوامل اقل كثافة اما عند انتاج السلع بكفاءة عالية فأن انتاجها يتطلب مزيد من الدخل (لطيفة ، 2012،ص119). وتوصل ريبزنسكي (في حالة ثبات غلة الحجم وكذلك ثبات طرق الإنتاج)فأن معدل الزيادة في حجم انتاج السلعة يكون اكبر من معدل الزيادة في عرض عوامل الإنتاج (موسى، 201 ،ص105-106).

ب- **نموذجGREGORY** طّور GREGORY هذا النموذج عام 1976 وهو نموذج بسيط حيث يوضح اثر السعر المحلي على عرض الصادرات وطلب الواردات ، وبين فيه دور سعر الصرف الحقيقي في حالتي الانهيار او الازدهار في أي قطاع كان صادرات او استيرادات وتعرف ألاسعار التي يتم حسابها في هذا النموذج بأسعار السلع التجارية العالمية للصادرات والاستيرادات والتي تتناسب مع سعر السلع الغير تجارية(لطيفة ، مصدر سابق ،ص67) **هذا النموذج قد وضع له عدة فرضيات منها**(فاطمة الزهراء بوش ،2017 ،ص269)**:**

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.19194.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

1- محددات التبادل الدولي تكون ثابتة .

2- كل وحدة صادرات تبادل بوحدة من الواردات.

ج- **نظرية النمو المفقر BHAGWATI**

ان اول من وضع مثال عن النمو المفقر هو BHAGWATI عام 1894. وتمثل نظريته "حالة الدول التي تقوم بتصدير السلع ولا تستهلكها وتستورد سلع لا تنتجها" يمكن القول ان السلع المصدرة لا توضح قدرة الاحتكارات وذلك لان الأسعار النسبية للمنتجات تكون مستقلة عن الكميات المباعة ،والشكل التالي يوضح ذلك

شكل (1) نظرية Bhagwati

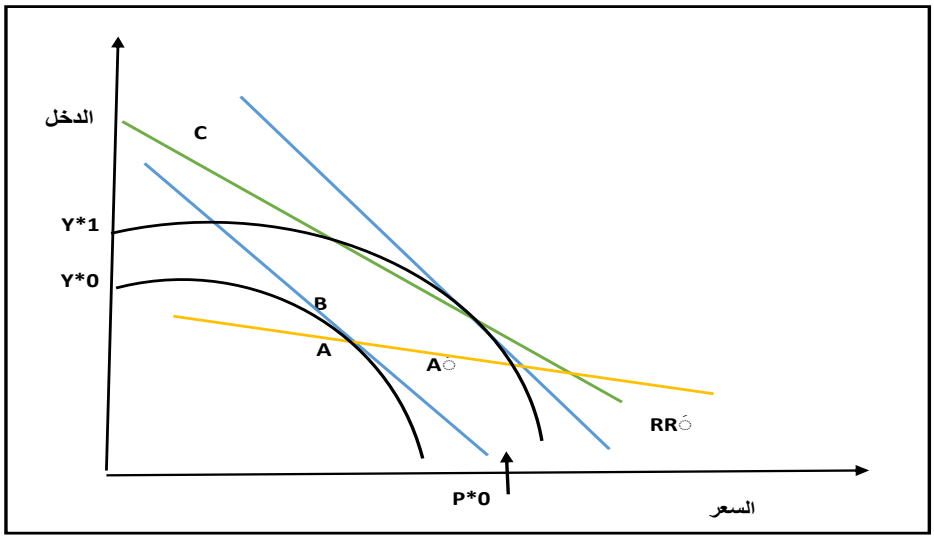

المصدر : بهلول لطيفة، نظرية المرض الهولندي وسعر الصرف في الدول المصدرة للمحروقات (حالة الجزائر انموذجاً) ، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ,كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ,جامعة باجي مختار -عنابة,2012,ص 92 .

في حالة اذا كان البلد المنتج صغير فأن النقطة المنتجة A لا تمر من النقطة ~ A ففي حالة مرورها تعمل على ارتفاع عرض السلع الاستثمارية وانخفاض في عرض السلع الاستهلاكية ، وهذا مما

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.19194.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

يساعد البلد على تحقيق فائض للسلع الاستثمارية (في حالة ثبات ظروف التبادل الدولي) . مما ينتج عنها قوة احتكارية وانخفاض في الأسعار العالمية *P وهذا يسبب نموا مفقرا .

ففي الشكل (3) أعلاه يتضح عند انخفاض في الدخل الوطني المقيم بالسلع الاستهلاكية المنخفضة ومستقيم الميزانية إضافة الى انتقال الإنتاج من النقطة Aالى النقطة B يعمل على ارتفاع في الدخل وهو يقاس بالسلع الاستهلاكية مما يؤدي بانتقاله من Y_0 الىY_1 (بهلول لطيفة ،ص29).

ثانياً: الاطار النظري للاختلالات الهيكلية

نظرة عامة عن الهيكل الاقتصادي:

عّرف فرانسوا بيرو الهيكل الاقتصادي بأنه مجموعة النسب والعلاقات القائمة بين عناصر الحياة الاقتصادية التي تميز كياناً اقتصادياً في مكان معين وزمن معين "وقد تشير النسب الى الأهمية النسبية للعناصر المكونة للهيكل الاقتصادي من هذه النسب نسب الأجور والارباح الى الدخل ، وايضاً نسب ناتج القطاعين الزراعي والصناعي الى الناتج المحلي(بدن ، 2012، ص29) . وقد تناول علماء الاقتصاد مفهوم البنية الاقتصادية بالدراسة والتمحيص فقد تناول البعض فهم البيئة المحيطة وبعضهم تناول البحث في المتغيرات في حالة سكونية مقارنة ، اما الفريق الأخير فقد تناول العوامل المؤثرة في الهيكل الاقتصادي والمتغيرات المحددة له (مجيد، 2011، ص6) ، **وتعرف الاختلالات الهيكلية** : بأنها انعدام التوازن في العلاقات التناسبية للعناصر ومكونات النظام الاقتصادي لبيان مدى تأثير تلك الاختلالات والمدة الزمنية التي تتكرر في حدوثها للحد من تأثيرها على عملية النمو والتنمية الاقتصادية(يونس ،2017، ص16). كما عّرفها اخرون بأنها عدم التوازن العام لمستوى الاقتصاد القومي للحد الذي يمكن ان يؤثر في استقرار النمو الاقتصادي مما يؤدي لظهور العديد من المشاكل والأزمات لبنية الاقتصاد القومي (المحنه ،2014 ،ص10).

وهناك عدة أسباب تؤدي الى حدوث اختلالات هيكلية في الاقتصاد:-

1- **<u>الأسباب الاقتصادية</u>** : تعد الأسباب الاقتصادية من اهم الأسباب التي تفسر الاختلالات الهيكلية، ومن خلالها نتمكن من استخلاص الأطر العامة المسببة للمشكلات الاقتصادية في الدول النامية ويمكن توضيح هذه الأسباب على النحو الاتي (منشد ،2018،ص11-12) :-

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.19194.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

أ- نسبة معدلات النمو السكاني المرتفعة مقارنة بانخفاض معدلات النمو الاقتصادي : حيث تتراوح معدلات النمو السكاني بين (2,5 -3%) للبلدان النامية مقارنة بنسبة (0,7 %) بالدول المتقدمة .

ب- انخفاض مستوى الإنتاج وتدني الإنتاجية

ت- انعدام التنسيق بين القطاعين العام والخاص الذي يعتبر الأساس في انشاء المشروعات الاقتصادية والتي لها دور في التقدم الاقتصادي للبلد .

أنواع الاختلالات الهيكلية تواجه الكثير من البلدان النامية اختلالات داخلية وخارجية لم تسمح لتلك البلدان من تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وتسببت بحدوث أزمات خانقة ، لذا سعت تلك البلدان لكشف الخلل في اقتصاداتها واكتشاف نقاط الضعف في سياستها الاقتصادية وإزالة كل التشوهات الموجودة في الكيان الاقتصادي .

1-الاختلالات الداخلية : توضح الاختلالات الهيكلية عدم التساوي بين طلب الناتج المحلي الإجمالي للسلع والخدمات وبين العرض المحلي الإجمالي لهذه السلع، فآذا كان الناتج المحلي في حالة قصور او نقص الاستثمار عند مستويات مختلفة من الأسعار اي عند زيادة المجتمع على الطلب من السلع والخدمات لغرض الاستهلاك فهنا يكون الطلب اكبر مما هو متاح مما يتسبب بحدوث الاختلالات(مجيد ، مصدر سابق ،ص12).

وتقسم الاختلالات الداخلية الى

أ- اختلال الإنتاج السلعي :ان عدم استمرار تدفق الناتج المحلي من السلع والخدمات تلبية للطلب الكلي عليها يؤدي الى حصول قصور بالعرض (العنبكي،2011، ص60)' فالجهاز الانتاجي غير مرن في اقتصاديات البلدان النامية فضلا عن عدم القدرة من تلبية متطلبات المجتمع (يونس، مصدر سابق ، ص28) مما انعكس في تضخم أكبر وبالتالي دفع ذلك الى تلبية الطلب المحلي عن طريق الاستيرادات وخلق أختلالاً داخلياً أدى بالتدريج إلى حدوث اختلالات أخرى خارجية (مجيد ، مصدر سابق ،ص13).

ب- الاختلال المالي: هو حدوث اختلال في الموازنة العامة أي انعدام التوازن العام بين النفقات العامة والايرادات العامة للدولة وبالتالي حدوث عجز يسمى بالعجز الهيكلي وينطبق على اقتصاديات البلدان النامية بسبب زيادة النفقات كالنفقات العسكرية والحماية والخدمات الحكومية وغيرها.(الجنابي، 1990، ص40)

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.19194.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

ت- **الاختلال النقدي :** ان التغير الهيكلي النقدي هو الفجوة التي تحدث بين تيارين هما تيار التدفق النقدي وتيار التدفق السلعي . حيث يعبر عنه بالاختلال الحاصل لكمية النقود المتداولة في الاقتصاد وكمية السلع والخدمات المعروفة (بالناتج المحلي الإجمالي) بالأسعار الثابتة ، مما يعمل على رفع الطلب الكلي الفعال فوق مستوى العرض الكلي المتاح وهذا يؤدي الى ارتفاع في المستوى العام للأسعار(Lucas An،1983،p113).

2-الاختلالات ذات المنشأ الخارجي :ويتمثل ذلك بالاختلال الخارجي الذي يحدث في هيكل اقتصاديات البلدان النامية مثل اختلال الميزان التجاري او اختلال في ميزان المدفوعات .فعند حدوث الاختلال في ميزان المدفوعات يعني تفوق الاستيرادات على الصادرات لتلك البلدان التي تشمل مختلف السلع والخدمات وكذلك التحويلات على الصادرات السلعية والخدمية وتحويلاته للخارج(العلايا ،1993،ص19)

ويمكن توضيح أنواع الاختلالات ذات المنشأ الخارجي على النحو الاتي :

أ- **الاختلال في ميزان المدفوعات:** يعرف ميزان المدفوعات بأنه السجل الأساسي والمنظم الذي يتم فيه تدوين كافة التعاملات الاقتصادية والتي تحدث بين المواطنين والحكومات لبلد ما مع مثيلتها لدولة أخرى خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة . ان جميع العلاقات الدولية التي تحدث بين دول العالم قد تنطوي على العديد من المعاملات الاقتصادية والتي تتمثل بالصادرات والاستيرادات وانتقال حركة رؤوس الأموال بأشكالها المختلفة وغيرها ,وان جميع هذه المعاملات تدون في ميزان المدفوعات(الحسني ، 2002، ص115).وان الاختلال الذي يحدث في هيكل اقتصاديات البلدان النامية و زيادة استيراداتها عن صادراتها يسبب خللاً في جانب المدين, وتكون نسبة تغطية صادراتها لاستيراداتها من السلع والخدمات منخفضة جدا حتى لا تتجاوز أحيانا (20 %)(العلايا، مصدر سابق، ص20)

ب- **الاختلال في الميزان التجاري:** يقصد بأختلال الميزان التجاري الزيادة الحاصلة في حصة الاستيرادات عن حصة الصادرات, وبذلك فأن الاختلال يعرف بقدرة تغطية الصادرات والاستيرادات للبلدان النامية مما يتسبب بزيادة المدفوعات الخارجية أي ان حصيلة قطاع التصدير تعاني من نقص بسبب الانخفاض في الإنتاج المحلي الذي يخصص للتصدير وهذا الحال ينطبق على هيكل البلدان النامية (عبد الكريم عبد ،2018،ص35).

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.19194.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

المبحث الثاني

مسار تطور التجارة الخارجية في العراق

للتجارة الخارجية أهمية ودور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية فهي تمثل واحدة من المتغيرات الموضوعية المهمة التي تمكن من الحصول على التكنولوجيا والمهارات ورأس المال التي تساهم في تعجيل التنمية(عبد الرضا، 2016,ص92) وتعتبر تجارة العراق انعكاسا للاقتصاد القومي من حيث مستوى التطور ونسبة ارتباطه بالاقتصاد العالمي وعلى الرغم من ان الاقتصاد العراقي يتميز بقلة التنوع في انتاجه النسبي فلهذا جاء دور التجارة الخارجية لتحقيق التوازن بين العرض والطلب(جبيل،2018،ص301).

اولاً- تطور قيمة الصادرات والاستيرادات العراقية:

1- **الصادرات :** تبرز أهمية اسهام التجارة الخارجية في تحقيق النمو من خلال ما تقوم به من توزيع الموارد الإنتاجية بين دول العالم لتحقيق افضل استخدام اقتصادي ،حيث ينتج عنه توسع السوق وتحسين الإنتاج وكذلك تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل(العبدلي، 2016,ص338) .ويمثل التصدير محرك للنمو الاقتصادي ومن اهم النشاطات الأساسية في عملية تحقيق التنمية الاقتصادية باعتباره امراً ضرورياً لدعم ميزان المدفوعات وكذلك لتغطية الأسواق من السلع المستوردة(عويد،2014 ،ص279).

ويوضح الجدول(1) قيمة الصادرات التي تميزت خلال المدة (2004 - 2006) نلاحظ ان معدل الصادرات قد ازدادت لهذه السنوات على التوالي حيث بلغت(25879383) مليون دينار وبمعدل نمو(26549,3 %) وبلغت نسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي حوالي(8.6 %) وفي عام 2006 سجلّ حوالي (45030275) مليون دينار وبمعدل نمو (29,0 %) اما نسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت (124.8 %) بسبب استحواذ القطاع النفطي على بقية الصادرات وزيادة الطلب عليه اما المدة (2008 -2012) فشهدت حالة التذبذب بين الارتفاع والانخفاض حيث سجلت الصادرات عام 2008 حوالي (157026119) مليون دينار ومعدل نمو(68,05 %) ونسبة الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي حوالي (284.4 %) ثم (109847694) مليون دينار لسنة 2012 ومعدل نمو (-748,6 %) وسجلت نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي (1,225 %)، اما المدة (2014- 2018) تميزت هذه المدة بدخول العصابات الإرهابية واحتلال بعض المناطق العراقية وسيطرتها على بعض ابار النفط إضافة الى تدمير الابار النفطية وقطع الطرق

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.19194.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

مما سبب بتعطل عملية التصدير وعند سقوط العصابات الإرهابية زادت عمليات التصدير وزاد الطلب على المنتجات النفطية ونلاحظ في عام 2019 انخفاض كبير نتيجة عدم وجود استقرار سياسي واقتصادي فضلا عن تذبذب في أسعار النفط حيث سجل ذلك العام حوالي (44060804) مليون دينار وبمعدل نمو (56.2 %) ونسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي (0.15 %).

2- الاستيرادات

ومن خلال الجدول (1) يلاحظ تزايد استيرادات العراق السلعية من المدة (2004 -2005) اذ وصلت ذروتها 2004 حيث بلغت (3405,1000) مليون دينار وسجل معدل نمو حوالي (35907.2 %) ونسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي (113.7 %)عند مقارنتها بالأعوام السابقة وهناك عدة عوامل منها داخلية وأخرى خارجية أدت الى زيادة حجم الواردات منها عملت الحكومة على زيادة المخزون السلعي من السلع والبضائع الأجنبية تلبية لحاجة المستهلك وخاصة بعد توقف الواردات منذ التسعينات من القرن الماضي فضلا عن زيادة إيرادات الدولة نتيجة الزيادة في كميات النفط الخام وارتفاع أسعاره مما أدى الى زيادة الانفاق على الواردات فعملت على تحقيق عمليات التنمية والإصلاح واعمار العراق وكذلك زيادة في مستوى دخل الفرد. وعند استقرار الأوضاع في العراق اخذت الاستيرادات بالتزايد للمدة (2005- 2007) وبهذا سجلت الاستيرادات عام 2005 حوالي (45145700)مليون دينار وبمعدل نمو حوالي (32.5 %) ونسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي(132.5 %) وفي عام 2007 بلغت (31422800) مليون دينار وسجلّ معدل نمو (- 14.8 %) وكانت نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي (98.8 %) وبعدها دخل العراق بموجة متأزمة نتيجة الأوضاع الداخلية الصعبة مما أدى الى انخفاض في قيمة الاستيرادات، اما المدة من (2008 _ 2014) فتميزت بالزيادة الغيرة مستقرة في الاستيرادات حيث بلغت الاستيرادات لعام 2008 حوالي (48249800) مليون دينار حيث بلغ معدل النمو حوالي(53.5 %)وبنسبة (87.4 %)اما عام 2014 فقد سجلت الاستيرادات (69948806)مليون دينار وبمعدل نمو(-11,3 %)وبلغن نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي حوالي (84.1 %)بسبب الارتفاع للصادرات النفطية او ما تعود عليه من إيرادات نتيجة دخول العملة الصعبة للبلد وبسبب الانفاق الحكومي الغير رشيد الناتج عن ارتفاع في الرواتب والأجور، واستمرت الزيادة الى عام 2014 وبنسب وبمعدلات متقاربة اما مؤشر التركيز السلعي للواردات فكان في حالة تنوع نسبي أي ان هناك وجود تنوع في الواردات على عكس ما في الصادرات ، حيث تتنوع الى سلع

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.19194.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

إنتاجية وسلع استهلاكية وانها تحتوي على أنواع مختلفة تلبي احتياجات التنمية ومتطلبات الافراد ، وان السلع الاستهلاكية والسلع الزراعية هي السلع السائدة التي تفصح عن أنماط السلع الاستهلاكية الغير ملائمة للدول النامية. حيث تبرز الحاجة الى الاستيراد والى تلبية متطلبات إعادة الاعمار والانماء الاقتصادي. نتيجة ضعف القدرات الإنتاجية وعدم تلبيتها للحاجات المحلية وكذلك المنافسة الحادة التي يواجهها الإنتاج المحلي نتيجة فتح الأسواق الخارجية للسلع المستوردة واجتياحها للسوق المحلي دون وجود قيود او ضوابط وكذلك اعتماد الدول المجاورة لسياسة الإغراق .وقد استمرت هذه المعدلات بالارتفاع مع تعاقب السنوات حيث كان هذا الارتفاع ملحوظاً منذ عام (2011-2018) وفي عام 2019 فقد انخفضت الاستيرادات انخفاضا كبيرا حيث بلغت (32814600) مليون دينار وبمعدل نمو (-28.3 %) ونسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي (11.4 %)كما هو موضح في الجدول(1).

جدول (1) مؤشرات للتجارة الخارجية واجمالي الصادرات والاستيرادات في العراق للمدة (2004-20019)(مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	اجمالي الصادرات بالأسعار الثابتة (X)	اجمالي الاستيرادات بالأسعار الثابتة (M)	معدل نمو الصادرات	معدل نمو الاستيرادات	مؤشر الصادرات %(X) GDP	مؤشر الاستيرادات % (M) GDP
	1	2	3	4	5	6	7
2004	29,956,000	25879383	34051000	26549.3	35907.2	47.340	47.010
2005	34,061,714	34881984	45145700	34.8	32.5	46.8	33.87
2006	36,077,437	45030275	36914700	29.0	(18.2)	4045	22.02
2007	31,789,068	50160530	31422800	11.39	(14.8)	48.41	260.6
2008	55,209,471	157026119	48249800	68.05	53.5	35.31	37.17
2009	48,209,409	461331100	51326100	65.9	6.37	37.37	31.70
2010	58,575,299	60563880	55232700	(86.8)	7.61	42.89	25.73
2011	75,139,299	932257600	60316500	1439.3	(88.2)	1240.7	80.3
2012	125,472,051	109847694	69764500	(748.6)	0674	1.225	0.8099
2013	85,442,692	107723280	78835400	(89.9)	13.0	1177.65	745.69
2014	83,149,891	100777080	69948806	(6.44)	(11.3)	0.9062	0.847
2015	66,096,353	61593240	56987870	(38.8)	(18.3)	0.7227	0.598
2016	67,540,784	49557960	40707520	(19.5)	(28.6)	0.85	0.577
2017	79,435,380	69070920	46131540	39.3	13.3	53.880	327.1511
2018	213,840,695	100684000	45736000	48.6	(0.9)	22.230	16.55

الجدول من عمل الباحثة اعتماداً على

- **جمهورية العراق ،وزارة التخطيط . الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، كانون الأول 2019، ص5.**
- **البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرات السنوية لاعداد متفرقة .**

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.19194.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، الفصل الأول ، أيار 2020، ص5.
- تم احتساب الاعمدة(4،5،6،7) من قبل الباحثين _ الأرقام داخل الاقواس يعني الإشارة سالبة .

3-الميزان التجاري (Trade Balance) : ويمثل الفرق بين قيمة الاستيرادات وقيمة الصادرات لبلد ما خلال فترة معينة(عبد الله ، 2012،ص2). وهو ذلك الجزء من ميزان المدفوعات في دولة ما بحيث يشمل البضائع او الأشياء الملموسة سواء كانت تلك البضائع مصدرة او مستوردة (خلف ، 2018،ص479). ويعرف الميزان التجاري بأنه صافي الفرق بين الصادرات (X) والواردات (M) (TB = X – M)(العبدلي ، 2016،ص338) . يظهر من الجدول(2) ان الميزان التجاري في العراق للمدة (1994 - 2000) متذبذب طيلة مدة الدراسة بين الفائض والعجز حيث شهدت فترة التسعينات بحدوث عجز نتيجة فرض العقوبات الدولية حتى عام 1996 وبعد عقد مذكرة التفاهم للأمم المتحدة ورفع جزء من العقوبات استطاع العراق بيع النفط مقابل شراء المواد الغذائية والدواء وإعادة جزء من الخدمات العامة ثم ارتفع الميزان التجاري نتيجة الزيادة في حصيلة الصادرات بسبب زيادة عوائده النفطية الى عام 2001 ، اما في عام 2003 فقد حقق الميزان التجاري فائض نتيجة الزيادة في الصادرات النفطية والتي ساهمت بجزء كبير من الصادرات الكلية للميزان التجاري حيث سجلّ حوالي (1972.1 %) وبمعدل نمو (310.9%) نتيجة لتحول السياسات الاقتصادية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق. كما يلاحظ حدوث عجز في العامين 2004 و2005 حيث بلغت قيمة العجز لعام 2004 حوالي (- 2.7 %) وبنسبة نمو (- 100.1 %) وقيمته في عام 2005 حوالي (- 30.1%) وبنسبة نمو (174.7 %) نتيجة انخفاض في قيمة الصادرات وارتفاع في الاستيرادات ،وقد عاود الميزان التجاري ارتفاعه بعد عام 2005 نتيجة لزيادة العوائد النفطية وما اتبعه من انفتاح اقتصادي وكذلك إجراءات بإلغاء التعرفة الجمركية والغاء الحماية ونظام الحصص والتراخيص فضلا عن إزالة الحواجز الجمركية واستبدالها بتعرفة إعادة اعمار العراق البالغة(5 %) من قيمة الاستيرادات باستثناء الغذاء والدواء ، جميع هذه الإجراءات أدت الى الاستيراد الغير منظم والغير منضبط حيث سمح للقطاع الخاص بدخول سلع من الخارج واطئة الكلفة التي كانت يمنع دخولها بسبب الحصار الاقتصادي وهذه الأسباب أدت الى حدوث عجز في الميزان التجاري وذلك يعود الى لأسباب المشوهة التي كان يعاني منها الاقتصاد العراقي الناتجة عن ارتفاع القدرة الشرائية نتيجة لزيادة في الطلب وضعف في الجهاز الإنتاجي وعدم قدرته على تلبية المتطلبات الافراد مما أدى الى تأمين الطلب عن طريق الاستيراد. ثم تحول

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.19194.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

هذا العجز الى فائض خلال الأعوام (2006 -2008) نتيجة لزيادة الطلب وزيادة كميات النفط الخام حيث ارتفع سعر برميل النفط من (54) الى (102) دولاراً للبرميل. حيث سجلّ حوالي (22.5 %) وبمعدل نمو(25.2 %) وفي عام 2008بلغت قيمته (197.0 %) ونسبة معدل نمو حوالي (203.9 %)اما في عامي (2009 -2010) حدث عجز للميزان التجاري فقد سجل الميزان التجاري (- 10.8 %) وبنسبة (1.05 %) لعام 2009 وفي 2010 بلغت قيمته(9.1%)وبمعدل نمو حوالي (148.2 %)بسبب حدوث الازمة العالمية للنفط ،ثم عاود ارتفاعه في عام(2011 -2014) بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية حيث سجلّ في عام 2011 حوالي (1160.4)مليون دينار وبمعدل (12651.6 %) اما عام 2014 فقد بلغت قيمته حوالي (37.1) مليون دينار وبمعدل نمو (9.8 %) اما في 2015 فقد سجّل الميزان التجاري عجزاً حيث بلغت قيمة ذلك العجز حوالي (6.9 %) وبنسبة(81.4 %) على اثر ازمة انخفاض أسعار النفط في عام 2014 مما انعكس على صادرات النفط المحلية ثم حقق الميزان التجاري فائضا طفيفاً وذلك عام 2016 حيث بلغ حوالي (13.1%) وبمعدل نمو (89.9 %)ثم استمر الميزان التجاري بتسجيل الفائض في عامي(2017 و2018) نتيجة الزيادة في أسعار النفط فقد بلغت قيمة الفائض لعام 2017 حوالي (28.9) مليون دينار وبمعدل (120.6 %)وعام 2018 حوالي (25.7%) وبمعدل (- 11.0 %) اما في الآونة الأخيرة فنتيجة لتحسن الأوضاع الاقتصادية فقد حصل فائض في الميزان التجاري لعام 2019 حيث سجلّ (3.9 %) وبمعدل نمو حوالي (- 84.8 %) وارتفعت قيمة الصادرات .

جدول (2) نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (1994 - 2019)- مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)	اجمالي الصادرات مليون دينار	اجمالي الاستيرادات مليون دينار	الميزان التجاري	نسبة الميزان التجاري الى GDP(%)	معدل نمو الميزان التجاري %
	1	2	3	4	5	6
1994	503,2	382	499	(117)	(0.02)	-
1995	111,8	424	616	(192)	(17.17)	(85,950)
1996	132,2	503	492	11	8.320	(148.4)
1997	108,6	2,331	765	1,566	144.2	(1633.2)
1998	95,4	3,976	903	3,073	322.1	123.4
1999	87,3	5,128	1,229	3,899	446.6	38.7
2000	102,4	18,7426	12,329,6	64,130	6262.7	1302.2
2001	70,7	12,872,1	12,490,4	3,817	539.9	(91.4)
2002	59,85	12,218,8	9,346,2	28,726	479.9	(11.11)
2003	12,9	9,711,1	9,456,7	2,544	1972.1	310.9

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.19194.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

(100.1)	(2.7)	(8,171,617)	34051000	25879383	299,956,000	2004
(174.7)	(30.1)	(10,263,716)	45145700	34881984	34,061,714	2005
(25.2)	22.5	8,115,575	36914700	45030275	36,077,437	2006
161.8	58.9	18,737,730	31422800	50160530	31,789,068	2007
203.9	197.0	108,776,319	48249800	157026119	55,209,471	2008
(1.05)	(10.8)	(5,193,000)	51326100	46133100	48,209,409	2009
148.2	9.1	5,331,180	55232700	60563880	58,575,299	2010
12651.6	1160.4	871,941,100	60316500	932257600	75,139,356	2011
(97.3)	31.8	39,898,888	69948806	109847694	125,472,015	2012
6.3	33.8	28,887,880	78835400	107723280	85,442,692	2013
9.8	37.1	30,828,274	69948806	100777080	83,149,891	2014
(81.4)	6.9	4,605,370	56987870	61593240	66,096,353	2015
89.9	13.1	8,850,440	40707520	49557960	67,540,784	2016
120.6	28.9	22,939370	46131550	69070920	79,435,380	2017
(11.0)	25.7	54,948,000	45736000	100684000	213,840,695	2018
(84.8)	3.9	11,246,204	32814600	44060804	287,350,175	2019

الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على المصدر:

- وزار التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، تقارير الناتج المحلي والدخل القومي ، لسنوات متفرقة ،2013، ص7 ،

- البنك المركزي ،مديرية العامة للإحصاء ، النشرة الإحصائية ، سنوات متفرقة .

- جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للتخطيط ، مديرية الحسابات القومية ، تقارير الناتج المحلي والدخل ، لسنوات متفرقة من عام 2014 -صفحات مختلفة .

- تم احتساب الاعمدة (4 ،5 ،6) من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات الاعمدة (1 ، 2 ،3).

- الأرقام داخل الاقواس تعني الإشارة سالبة

ثانياً: الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي عانى الاقتصاد العراقي من حالة عدم الاستقرار للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية حسب النسب والمستويات التي تم تحديدها وفق النظرية الاقتصادية ، مما يدل على وجود اختلال في الهيكل الاقتصادي للحد الذي يؤثر على استقرار النمو الاقتصادي (صالح ،2019،ص139). ويظهر اثر الاختلال الهيكلي في مختلف جوانب الاقتصاد الوطني وذلك نتيجة للتحولات التي شهدها في النصف الثاني من القرن العشرين مما اضعف من قدرات قطاعات الاقتصاد الوطني. وبسبب تزايد دور القطاع الريعي وعدم تنمية القطاعات الإنتاجية فأن ذلك أدى الى ضعف بقدرة قطاعاته للتداخل فيما بينهما ، في حين سياسات التنمية الاقتصادية كان دورها يؤكد على مبدأ التداخل بين القطاعات والاعتماد المتبادل بينهم(يونس ،2017،ص83).

أولاً: أسباب الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي هناك عدة أسباب مترابطة مع بعضها تسببت بحدوث هذه الاختلالات منها :

1-الأسباب الاقتصادية : عانى الاقتصادي العراقي طيلة فترة استمرت لاكثر من (23) عاماً من الظروف الاقتصادية والسياسية وابتدأت من ثمانينات القرن الماضي للحرب العراقية الإيرانية التي

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.19194.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

استمرت (8) سنوات خسر فيها ما يعادل (26) مليار دولار من العوائد النفطية ، وبسببها تراكمت الديون الخارجية التي بلغت ما يقارب (42) مليار دولار، إضافة الى النفقات العسكرية وقدرها (105) مليار وفيها تدمرت البنى التحتية فضلا عن تعطل عمليات التنمية الاقتصادية بسبب توقف الاستثمار والتجنيد الاجباري لبعض الافراد العاملين لخوض الحرب والتي أدت الى انخفاض في الإنتاجية ،ثم فرضت على الاقتصاد العراقي عقوبات بعد حرب الخليج والتي منع العراق بموجبها من التصدير والاستيراد ، وكل هذا بسبب حدوث اختلالات هيكلية في الاقتصاد على الرغم مما يمتلكه العراق من موارد طبيعية الا انه عاش اقتصاداً مدمراً (الشيباني، 2018،ص185).

2-الأسباب السياسية : يعتبر من اهم الأسباب التي تؤدي لحدوث الاختلالات عدم استقرار الدولة العراقية وعدم تحقيق التنمية الاقتصادية منذ عام 1980 ولحد وقتنا هذا ، وقيام الدولة على بيئة لم تجتمع على تقسيم العمل ولا على نمو الصناعات الإنتاجية فعندما وصل الاقتصاد العراقي في السبعينيات من القرن الماضي الى اقتصاد صناعي لم يدم طويلاً حيث سرعان ما تحول الى اقتصاد ريعي معتمدا بشكل كامل على النفط الخام وبدوره لا يخضع لمنطق اقتصاد السوق بقدر خضوعه الى عوامل سياسية تحكمها القوى الصناعية مما سبب بحدوث اختلال لهيكل الإنتاج واختلال لهيكل التجارة الخارجية وأيضا خضوعه لمنطق تحويل الأرباح الى الخارج لتسديد الديون ولشراء السلع الاستهلاكية فضلا عن تفشي الفساد ، وان ما حصل في عام 2003 حيث الازمة السياسية التي عملت على عدم قدرة الاقتصاد على النمو والتفاعل مع متطلبات البيئة الطبيعية ، وبالتالي لم تتحقق الخطط الاقتصادية في عام 2005 وكذلك لم ينفذ قانون 2006 بجذب الاستثمار او تحقيق تنمية اقتصادية (عيدان ، 2016، ص525) .

3-الأسباب الاجتماعية : هناك عدة عوامل اجتماعية أدت الى حدوث الاختلالات منها عوامل داخلية وأخرى خارجية، تمثلت العوامل الداخلية باحتياجات افراد المجتمع الذي كان يعاني نقصاً بجميع الاحتياجات وهي تعتبر أساس الحياة كالغذاء والصحة والتعليم وتوفير السكن وعدم توفر الطاقة الكهربائية وتدني في أداء البنى التحتية وكذلك عدم توفر فرص عمل مما تسبب بتفشي الفقر والبطالة وتعطل التنمية، اما عن العوامل الخارجية فتمثلت بوجود اهداف غير صالحة بالمجتمع أدت بحدوث اختلال لسلوك لبعض الافراد نتيجة غياب السلطة فما حدث في عام 2003 وتغير النظام من انعدام الأمان وسلب وحرق وتدمير واختلاس وحتى القتل إضافة الى الانقسامات الطائفية

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.19194.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

كلها هيمنت داخل المجتمع مما ترتب عنها عدم تحقيق الاستقرار داخل المجتمع(عيدان، مصدر نفسه ،ص186).

ثانياً : المظاهر العامة :ان السياسات الاقتصادية الغير متوازنة في إدارة الموارد الاقتصادية أدت الى حدوث اختلالات هيكلية في الاقتصاد العراقي مما أدى الى عدم التوازن بين النسب التبادلية لجميع القطاعات الاقتصادية ،وبالتالي ضعف الترابطات القطاعية وغياب التنسيق بين السياسات الاقتصادية الى جانب الحرب والعقوبات الدولية التي تسببت في انهيار هيكل القطاعات الاقتصادية وبدا هذا واضحاً في العلاقات الإنتاجية التي تكون ضعيفة للقطاعين الزراعي والصناعي فقطاع التصدير كان يعاني من خللاً هيكلياً اساسياً في الاختلال الهيكلي ظهر في الاختلال الهيكلي وبالتالي اختلال التوازن العام بشقيه الداخلي والخارجي ، حيث يتمثل الاختلال الداخلي بتحليل مكونات الناتج المحلي الإجمالي فضلاً عن الاختلال المالي والنقدي اما الاختلال الخارجي فيتمثل باختلال هيكل التجارة الخارجية (المحنه ، مصدر سابق ،ص187)

أ-اختلال هيكل التجارة الخارجية:

تعتبر التجارة الخارجية من اهم النشاطات الاقتصادية وهي تمثل جزء من الهيكل الاقتصادي(صالح ، مصدر سابق ،ص150).حيث يعتمد العراق على التجارة الخارجية بنسبة كبيرة بسبب عدم التنوع في أنماط انتاجه السلعي على الرغم من تميز طلبه الداخلي بالتنوع وتتضح طبيعة الصادرات والاستيرادات بوجود خلل في هيكل الاقتصاد العراقي عند مقارنتها باقتصاديات الدول الأخرى (رسن ،2017،ص130) . فتكون الصادرات واستيرادات البلدان المتقدمة متنوعة بينما في البلدان النامية تكون الصادرات محدودة وغير متنوعة ، ويعتبر العراق من ضمن البلدان النامية التي تكون صادراتها تحتوي على النفط الخام نتيجة انكشاف العراق على العالم الخارجي(حسين،2018،ص178).ويمكن ان نلاحظ هذا الاختلال في الصادرات او الاستيرادات ، فيقصد باختلال الصادرات هو التقسيم النسبي لأجمالي صادرات البلد، ففي العراق لا يوجد انتاج معد للتصدير فلهذا جعل من النفط الخام السلعة الوحيدة المتحكمة في الاقتصاد ، وان الاعتماد على سلعة واحدة تؤثر على تحقيق مسيرة التنمية الاقتصادية. اما اختلال الاستيرادات فيقصد بها التقسيم النسبي للاستيرادات الاجمالية للبلد ، والاقتصاد العراقي يتميز بتنوع في هيكل استيراداته من جميع السلع وهذا يعني عدم تطور الإنتاج المحلي من السلع الزراعية والصناعية والسلع الأخرى مما يعني ان هيكل التجارة الخارجية يتميز بأحادية الصادرات والتنوع في الاستيرادات وبهذا فان

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.19194.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

العراق يقع في موضع التبعية لاقتصاديات الدول المستهلكة (صالح ، مصدر سابق ،ص157). ان اختلال هيكل الصادرات العراقية نجمٌ عنه اهمال لبقية القطاعات وكذلك ضعف في القدرة التنافسية وعدم قدرتها على المنافسة للمنتوجات الخارجية مما جعل الاقتصاد العراقي (احادي الجانب) الذي يتميز بعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وضعف قدرته على تلبية احتياجات الطلب المحلي ،نتيجة هيمنة سلعة واحدة على اجمالي الصادرات(صالح واخرون،2019،ص302) . يبين الجدول (3) ارتفاع نسبة الصادرات حيث انها ازدادت بشكل تدريجي بعد عام 2003 حيث شكلت نسبتها لعام 2004 حوالي(0,78 %) من معدل نمو اجمالي الصادرات بسبب ازدياد الصادرات النفطية ، ثم انخفضت من عام 2007 -2009 بسبب تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية وبسبب الازمة العالمية وانهيار أسعار النفط لكنها سرعان ما عاودت ارتفاعها نتيجة ارتفاع أسعار النفط ، ثم ارتفعت الصادرات العراقية لعام 2011 حيث سجل معدل النمو حوالي (95.43 %) بسبب الحصول على تراخيص للشركات الأجنبية للاستثمار النفطي إضافة الى انشاء المحطات التصديرية التي لها دور فعال في زيادة مبيعات النفط الخام وبذلك استمرت الزيادة حتى حدوث انخفاض للصادرات من عام2013– 2017 وسجل معدل نمو الصادرات لعام 2014حوالي (83.55 %) وفي عام 2017 بلغت قيمته (55.0 %) مليون دينار ويرجع سبب الانخفاض الى عدم قدرة انتاجية القطاعات على منافسة السلع المستوردة ذات الجودة العالية والاسعار المنخفضة وفي عام 2019 ازداد الطلب على منتجات النفط الخام مما أدى الى ارتفاع في معدل نمو الصادرات حيث بلغت (816.1 %) وانخفضت في عام 2020 بسبب جانحة كورونا . اما اجمالي الاستيرادات حيث نلاحظ من الجدول (3) ان الاستيرادات ازدادت بعد عام 2003 حيث سجل معدل نمو اجمالي الاستيرادات لعام 2004 (122.6 %) بسبب عدم قدرة الإنتاج الوطني على سد الحاجة الفعلية وتلبية متطلبات المواطنين إضافة الى تدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية وتعطل الكثير من المصانع والشركات حيث سجلت اعلى ارتفاع لها في عام 2008 وبلغ معدل نمو اجمالي الاستيرادات (68.20 %) ويلاحظ تذبذب معدل نمو الاستيرادات بين الارتفاع والانخفاض من عام 2016-2019 حيث بلغ حوالي (-10.47 %) وفي عام 2019 (- 28.3%) بسبب تدهور الأوضاع الأمنية في البلاد وكذلك انخفاض في أسعار صرف الدولار الذي يمثل عامل الأساس للاستيرادات فضلا عن سبب تطبيق قانون التعرفة الكمركية رقم(22) لسنة 2010 والتي جاء بعدها انخفاض نسبي لمعدل نمو

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.19194.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

الاستيرادات بشكل عام وفي عام 2020 انخفضت معدل نمو الاستيرادات حيث بلغت (- 24.4 %) بسبب تفشي وباء كورونا.

جدول (3) اهم مؤشرات التجارة الخارجية في العراق للمدة (2003 – 2020)
مليون دينار

المؤشرات / السنة	اجمالي الصادرات	معدل نمو اجمالي الصادرات	اجمالي الاستيرادات	معدل نمو اجمالي الاستيرادات	الميزان التجاري	التجارة الخارجية (3+1)	معدل نمو التجارة الخارجية	الناتج المحلي الإجمالي
	1	2	3	4	5	6	7	8
2003	25677064	-	1388968	-	24288096	27066032	-	12,9
2004	25877930	0.78	30930504	122.6	(5052574)	56808435	43.57	29,956,000
2005	34882572	34.79	34568508	11.76	314064	69451080	22.25	34,061,714
2006	45030865	29.09	30648564	(11.3)	14382301	75679429	8.96	36,077,437
2007	38942512	(13.52)	21060074	(0.31)	17882438	60002586	(20.71)	55,209,471
2008	74559420	91.46	423455535	68.20	(348896115)	109982875	83.29	48,209,409
2009	46129590	(38.13)	48567870	37.10	(2438280)	94697460	(13.89)	58,575,299
2010	60563880	31	52083190	7.23	8480690	112647070	18.95	75,139,356
2011	100192950	95.43	55928340	7.38	949846760	156121290	38.59	75,139,356
2012	109847690	9.63	68799830	23.01	41047860	178647520	14.42	125,472,015
2013	104669502	(4.71)	69200901	0.58	35468601	173870403	(2.67)	85,442,692
2014	979218012	83.55	62004402	(10.39)	917213610	159926203	(8.01)	83,149,891
2015	50696801	(94.82)	45565501	(26.51)	5131300	96262302	(39.80)	66,096,353
2016	48503329	(4.32)	40792962	(10.47)	7710367	89296291	(7.23)	67,540,784
2017	75180300	55.0	46131540	13.8	29048760	104229060	16.7	79,435,380
2018	115218000	53.2	45736000	(0.85)	69482000	81002000	(22.2)	213,840,695
2019	1055569687	816.1	32814600	(28.3)	1022755087	1088384287	1243.6	287,350,175
2020	98255336	(90.6)	24803819	(24.4)	73451517	123059155	(886.9)	40222503

الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على المصادر

- **البنك المركزي ،مديرية العامة للإحصاء ، النشرة الإحصائية ، سنوات متفرقة .**
- **وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاءات التجارة ،2019 ،ص6.**
- **وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاءات التجارة ، 2020 ، ص4.**

تم احتساب معدل النمو السنوي من قبل الباحثة.

ب-اختلال هيكل الإنتاج : يتميز الاقتصاد العراقي باعتماده على مورد واحد له أهمية كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وهو النفط الخام ولهذا يعتبر احادي الجانب بالرغم من كونه يمتلك موارد وامكانيات زراعية وصناعية وبهذا شكلت الصادرات النفطية نسبة (96 %) من اجمالي الصادرات لعام 2007 وكذلك ساهم النفط الخام بنسبة (65%) في تكوين الناتج المحلي والذي يعتبر المصدر الأساس في تمويل برامج التنمية والانفاق الاستثماري الحكومي(عواد ،2014،ص177). ويمكن ملاحظة الاختلال في الهيكل الإنتاجي من خلال مساهمة القطاعات او الأنشطة الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بنسب كبيرة ، وفي نفس الوقت قد

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.19194.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

تقل مساهمة القطاعات او الأنشطة الأخرى او العاملين الذين يعملون في بعض القطاعات وقد لا تستوعب قطاعات أخرى الا عدد قليل منهم(صالح،2016،ص140) .ويعتبر الاختلال في الهيكل الإنتاجي من السمات الأساسية التي تتميز بها اقتصاديات الدول النامية حيث يهيمن فيها الإنتاج الاولي الذي يتمثل بالأنشطة الزراعية والاستخراجية يقابلها محدودية النشاطات الصناعية، ويمكن قياس الاختلال الهيكلي من خلال التوزيع النسبي للإنتاج على الأنشطة الاقتصادية او عن طريق التوزيع النسبي للقوة العاملة على الأنشطة الاقتصادية ، ويعني ذلك انحراف الهيكل الإنتاجي مع الدول النامية عن نمط الهيكل الإنتاجي في الدول المتقدمة (يونس واخرون،2017، ص24-25). ان الناتج المحلي الإجمالي في العراق غير مستقر وهو متذبذب بسبب الغزو وما فرض على العراق من عقوبات اقتصادية خلال التسعينات والحروب التي تلتها(بريهي، 2011،ص24). فلابد من التنويع في الهيكل الإنتاجي من خلال زيادة مساهمة القطاعات الأخرى كالصناعة والزراعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بسبب كون قطاع النفط عرضة للازمة العالمية التي يمر بها البلد(عواد،2014،ص177) حيث ان التدهور الكبير في القطاعات الإنتاجية الاقتصادية وبشكل تراكمي انعكس على جميع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكذلك حتى الأمنية مما نشأ عنه اختلال في بنية الاقتصاد العراقي وقد تزايدت خطورتها نتيجة تخلف الجهاز الإنتاجي واصبح غير قادر على تلبية المتطلبات المتزايدة(المعموري، 2015،ص58). فالاقتصاد العراقي يعاني من اختلال كبير في هيكله الإنتاجي (لصالح القطاع النفطي) والتي بلغت نسبته في هيكل الإنتاج حوالي(33 %) في عام 2005 لكن في الحقيقة هذه النسبة مشوهة لانها تعكس الاختلال الذي يحدث في هيكل الناتج المحلي بسبب كون القطاعات الاقتصادية التي تدخل في تكوين الناتج المحلي تمول عن طريق عوائد النفط مما جعل الهيكل الإنتاجي في العراق يعاني من اختلال مركب متمثلا بنسبة مشاركة جميع القطاعات الاقتصادية التي يكون مصدر تمويلها من النفقات المالية نتيجة نشاطها الإنتاجي والتوزيعي والخدمي(سلمان،2018،ص4). ويلاحظ ان نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي منخفضة يعود ذلك الى افتقار للسياسات الاقتصادية والتشريعات القانونية وكفاءة الإدارة للعمل على تنمية القطاعات واهميتها الفائقة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، مما يعني ان الاقتصاد العراقي مازال امامه طريق طويل لكي يعالج هذا الاختلال نتيجة غياب الرؤية الاقتصادية والافتقار الى اليات لعمل منهجية ومخطط واضح ومنظم بشكل جي(ابو هات، 2014،ص865). ويعتبر **القطاع الزراعي** القطاع الأساس بالنسبة للاقتصاد

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.19194.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

لانه مصدر لتوفير الغذاء للسكان فضلا عن توفير المواد الأولية للصناعات التحويلية حيث نلاحظ خلال الأعوام السابقة التي مر بها الاقتصاد العراقي من حروب وفرض للعقوبات وحتى حرب عام 2003 تعرضه لكثير من التدمير للبنى التحتية ومنها مشاريع الري والبزل مما تسبب بمشكلة للموارد المائية التي أدت الى انتشار ظاهرة التصحر وانخفاض الأراضي الزراعية وانخفاض العمل في الأراضي ثم قلة الإنتاج وغرق الأسواق بالسلع المستوردة وعدم قدرة الإنتاج الزراعي منافسة السلع المستورة .

وهناك عدة سياسات للإصلاح الاقتصادي في العراق

ان العراق يتمتع بثروات وموارد طبيعية وبشرية تمثل مصدر قوة للاقتصاد حيث تشجعه على إعادة هيكل الاقتصاد من خلال تبني سياسات اقتصادية سليمة فضلا عن تحقيق تنمية اقتصادية ، وما حدث بعد 2003 في العراق من تغير نظام الاقتصاد حيث تحول من الإدارة المركزية الى إدارة اقتصاد الحر. (عواد ، 2015،ص61) ..**ومن هذه السياسات**

اولاً : سياسة تحرير التجارة في العراق تم تحرير التجارة الخارجية من خلال رفع القيود الكمركية عن طريق تخفيض الرسوم وجعلها موحدة في رسم واحد حيث اطلق عليه رسم أعادة الاعمار والبالغ (5 %) حيث فرض على جميع الاستيرادات باستثناء الادوية والمواد الغذائية المستوردة. وبعدها ارتفع ذلك الرسم الى (10 %) في عام 2006 عند تأسيس اللجنة الوطنية لوضع قواعد ثابتة خاصة بالتجارة الخارجية وحتى يتلاءم مع متطلبات منظمة التجارة العالمية . حيث ان الأساس الذي تستند عليه التجارة الخارجية يسمح للمجتمع العراقي باستهلاك البضائع والسلع المستوردة بصورة افضل من امكانياته الإنتاجية مما يؤدي الى ارتفاع مستوى المعيشة هذا من جهة وسعي العراق للانضمام الى منظمة التجارة العالمية من جهة أخرى (الذبحاوي ،2008،ص110). وقد تضمن اطار تحرير التجارة الخارجية ابرز السياسات منها (الذبحاوي ، مصدر سابق ،ص111):

1- الغاء الحواجز والقيود الكمية على حركة التجارة الخارجية وذلك من خلال الغاء رخصة الاستيراد والتصدير، وإلغاء بعض الرسوم عن السلع سواء كانت سلع استهلاكية ام سلع رأسمالية.
2- شكلّت الحكومة لجنة وطنية عملها الأساس وضع قواعد ثابتة للتجارة إضافة الى الإجراءات والسياسات وفقا لمتطلبات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.19194.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

وعلى الرغم من وجود هذه الإصلاحات الا انها لم تحقق أي اثار إيجابية فيما يخص تنويع الصادرات فعلى العكس من ذلك أزدادت الاختلالات الهيكلية الناتجة عن عدم تحسين جانب العرض في الاقتصاد العراقي والذي يتمثل بعدم الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية وضعف في مستوى الإنتاجية الذي يؤثر بصورة عكسية في انخفاض تنوع مصادر الدخل . **ومن اجل الاصلاح لابد من:**

أ- العمل على تحويل دور وزارة الخارجية ومديرياتها وإدارة الجمارك العامة من خدمة المستوردين كما هو الحال في العراق الى خدمة المصدرين والمستوردين إضافة الى توقف الانحياز الى المستوردين الذين يسببون ضرراً بالاقتصاد وبالتنمية الوطنية .

ب- تشجيع الصادرات من خلال توفير البنية التحتية من طرق ووسائل المواصلات والتخزين إضافة الى خدمات الموانئ والمطارات .

ت- اعفاء الصادرات من الرسوم الجمركية والضرائب ماعدا الصادرات الريعية وتتمثل بالفرق بين اسعارها الدولية وسعرها المحلي ، وعليه يذهب جزء من ريعها الى الميزانية.

اما عن السياسات التجارية المتبعة في العراق بعد عام 2003 فيمكن تصنيف السياسات التجارية بعد 2003 وفي ظل قرار (54) الى ما يلي(مسلم ،2018،ص410) -

1- **الأدوات السعرية الغير مباشرة وتشمل**

أ- التعرفة الجمركية .

ب- الإعانات الحكومية المقدمة للتصدير.

ت- التقييم الجمركي .

2- **القيود الكمية المباشرة**

أ- السعي من اجل الحصول على التراخيص من السلطات المختصة بالاستيراد والتصدير.

ب- الإجراءات الفنية والبيئية المختصة بالتجار علماً بأن العمل قائم بها لحد الان .

ت- الإجراءات والتدابير ألاخرى التي تختص بالأمور التنظيمية والتي توقف العمل بها بعد 2003.

3- **الإجراءات الضريبية :** تعمل السلطات العراقية على توسيع القاعدة الضريبية وتحسين النظام الضريبي عن طريق فرض ضرائب على المبيعات إضافة الى الرسم الاستيرادي والذي تبلغ قيمته (5 %) ويعرف بأنه (ضريبة إعادة الاعمار) والتي تسعى الحكومة لتحويلها الى رسم

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.19194.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

تصديري موحد وبنسبة منخفضة ، اما عن ضريبة الدخل التي عّدلت وفق القانون المرقم (49) بتاريخ 20\4\2004 والتي تشمل الموظفين المدنيين وموظفي القطاع العام والقطاع الخاص بضريبة الدخل المباشرة والعمل على توسعتها ، فبموجب قانون رقم (49)تم إعادة الضرائب المشتركة حيث يتم استقطاعها من دخول موظفي القطاعين العام والخاص ونسبة هذه الضرائب لا تتجاوز (15 %) بموجب قانون ضريبة الدخل.

4- **سياستي الاستيراد والتصدير في العراق :**

- **سياسة الاستيراد :** شملت سياسة الاستيراد تخفيض التعرفة الجمركية وإزالة كافة الحواجز الغير جمركية كالقيود والحصص المفروضة (مسلم ، 2018 ،ص84). وقد تضمنت هذه السياسة عدة اهداف منها تسهيل استيراد المواد الضرورية وتوفير البضائع الإنتاجية والاستهلاكية إضافة الى تسهيل إعادة البناء والاعمار والحذر من ارتفاع الأسعار إضافة الى توقف عمليات الاحتكار والتهريب(شفيع ، 2008، ص6).
- **ـ سياسة التصدير في العراق :** هدف سياسة التصدير هو تخفيض او الغاء الحواجز السعرية والكمية المفروضة على الصادرات ، والعمل على تحسين التدابير المتعلقة بتوزيع الصادرات ، حتى تتمكن هذه السياسة من تأمين أسواق مستمرة وواسعة لتشمل صادرات العراق التقليدية والتي تمثل (النفط الخام وبعض المواد الغذائية) وذلك لرفع القدرة التنافسية لجميع منتجاتها من اجل زيادة الطلب عليها(شفيع ،مصدر سابق ، ص6).

ثانياً: سياسة تشجيع الصادرات واحلال الواردات : ففي العراق تركزت جهود التنمية الصناعية عن طريق سياسات تعويض الاستيرادات لتتمكن من انتاج بدائل محلية عن السلع الصناعية المستوردة وان سياسة تعويض الاستيراد تسعى من خلال التدخل الحكومي المتمثل بفرض رسوم جمركية ومنع الاستيراد ووضع القيود على الصرف الأجنبي من اجل زيادة مساهمة الإنتاج الصناعي المحلي وخلق أسواق محلية للصناعة التي تعوض عن الاستيراد .

جدول (13) تكوين رأس المال ومعدل التغير السنوي (2004 -2019)(مليون دينار)

السنة	تكوين رأس المال (مليون دينار)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دينار)	معدل التغيير السنوي للناتج المحلي الإجمالي (%)	معدل التغير السنوي لتكوين رأس المال الثابت (%)
2004	4,780000	-	29,956,000	-	-

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.19194.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

80.9	13.7	34,061,714	90	8,650000	2005
(80.1)	(23.4)	26,077,437	515	17,20000	2006
228.5	12.9	31789,068,	383	5,650000	2007
75.9	73.6	55,209,471	971	9,940000	2008
(40.5)	(13.2)	48,209,409	1,885	5,910000	2009
71.7	21.5	58,575,299	1,598	10,150000	2010
267.0	28.3	75,139,356	1,396	37,255000.3	2011
59.2	66.9	125,472,015	1,8823	59,321000	2012
(7.2)	(31.9)	85,442,692	3400	55,036676.2	2013
1.4	(2.6)	83,149,891	3,120	55,837402.9	2014
(9.3)	(20.5)	66,096,353	10,176	50,650572	2015
1.6	2.1	67,540,784	7,256	51,465212.0	2016
-54.7	17.6	79,435,380	6,256	23,300000.0	2017
6.0	169.2	213,840,695	4.22	24.700000.0	2018
4.1	25.5	287,350,175	3.75	25.720000.0	2019

الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على المصادر الاتية :

- **وزارة التخطيط ، مديرية الحسابات القومية الجهاز المركزي للإحصاء ، لسنوات (2015 -2017) ، ص10.**
- **وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية ، سنوات مختلفة ، صفحات متعددة.**
- **احمد بريهي علي ،نمو الاقتصاد العراقي حتى عام 2040،سيناريو للمسار الرئيس ،2018. ص12.**
- **النسب بين الاقواس تعبر عن الإشارة السالبة**

وتعتبر المرحلة الأولى بهدف تقليل الاستيرادات ثم بعد ذلك الانتقال نحو التصدير بعد تجهيز مستلزمات الكفاءة الإنتاجية لهذه السلع (Falah .k. ALI،2004,P30). وما نتج عن تطبيق سياسة تعويض الاستيرادات تكوين بنيان صناعي غير متوازن ومتحيز للصناعات الاستهلاكية وأيضا غير قادر للتحول الى الصناعات الوسيطة والرأسمالية ، وان هذه الصناعات لا تعمل بكفاءة الا في حالة حصول المزيد من الاستيرادات للسلع الوسيطة والرأسمالية والتمويل المستمر من العملات الأجنبية وهذا يطلق عليه (فخ تعويض الاستيراد)(F.Stewart,1972,p110) ولذا فأن استمرار هذا الاختلال في هيكل قطاع الصناعات التحويلية والذي يتمثل بغياب الاتصال المترابط بين حلقاته الأساسية (الصناعات الاستهلاكية والوسيطة والإنتاجية) إضافة الى غياب العامل التكنولوجي فيما بينها يضعف من قدرته على تصحيح الاختلال داخل تلك الاقتصادات ، واذا كان اعتماد التصنيع عن طريق تعويض الاستيرادات على التدخل الحكومي الواسع فأن التصنيع عن طريق تعزيز الصادرات يعتمد على تحرير التجارة الخارجية (منظمة التنمية الصناعية ،1982،ص41). ويرى B. Balasa ان التصنيع من اجل التصدير هو الأكثر قدرة في تجاوز مشاكل ضيق الأسواق المحلية ورفع مستوى التنويع الإنتاجي وتنويع الصادرات إضافة الى تحفيز

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.19194.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

الصناعات المحلية لتتمكن من تحسين كفاءتها الإنتاجية بمعنى العمل على (تقليل الكلفة وتحسين النوعية) ، وقدرته في تحقيق التطور التكنولوجي وخلق الامتدادات الإنتاجية بين فروع الصناعات التحويلية فضلا عن دوره في تحقيق الاستقلال والتكامل الاقتصادي(Bala .(Balassa,1994,p84

المبحث الثالث تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والانكشاف الاقتصادي في العراق

أولا توصيف وتقدير النماذج القياسية وتحليلها

في هذا المبحث قامت الباحثة بتقدير النماذج القياسية وتحليلها باستخدام برنامج ARDL للمدة (1994 -2020) للوقوف على حقيقة العلاقة بين السلاسل الزمنية Time-Series للمتغيرات الداخلة بالتحليل القياسي والنماذج التي تم توصيفها وتحديدها ، وقبل البدء بعملية التقدير (Estimation) لابد من إعطاء جدول بالرموز المستخدمة في التحليل القياسي حيث تمثل بالاتي:

اسم المتغير	الرمز
الناتج المحلي الإجمالي	GDPt
الصادرات	Ext
الانكشاف الاقتصادي	Rt

ثانيا : اختبار استقراريه السلاسل الزمنية

جدول (2) اختبار – ديكي – فولر ADF للسلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في النماذج القياسية المقدرة .

اسم المتغير		القيمة الإحصائية	القيمة الحرجة	P- Value
Ext	A	-5.96	-3.61	0.0003
Rt	A	-5.80	-4.39	0.0004
Nt	A	-5.76	-4.61	0.0013
GDPt	B	-8.647435	-4.53	0.0000

المصدر : من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج EVIEWS 10 .

a : تعني عند المستوى قاطع واتجاه عام

b: تعني الفرق عند قاطع الأول واتجاه عام

أولا :تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي GDP والصادرات EXTوالانكشاف الاقتصادي RT في العراق :

1- تقدير نموذج ARDL

لقد اخذ توصيف العلاقة المذكورة الشكل الاتي

GDPt = f(Ext ،Rt)……..(20)

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.19194.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

اذ يتضح من تقدير نموذج ARDL للعلاقة المذكورة سلفاً وحسب تحليل الميول الحدية (marginal) ان الناتج المحلي الإجمالي المتخلف زمنيا GDPt-1، GDPt-2، GDPt-3، GDPt-4 يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي في السنة الحالية GDPt اي معنوي احصائيا ذلك كون قيمة P-Value للناتج المحلي الإجمالي المتخلف زمنيا اقل من مستوى معنوية (5 %) اذ بلغت الميول الحدية لديهم (1.57) ،(- 2.36) ،(0.05)،(1.33) وهذا يعني ان تغير في الناتج المحلي الإجمالي المتخلف زمنيا بمقدار وحدة واحدة فمن المحتمل ان يؤدي الى تغيرات في الناتج المحلي الإجمالي في السنة الحالية بمقدار الميول الحدية المشار اليها ، في حين ان معلمة الميل الحدي Ext- 1، EXT-2 والبالغة (0.04) ،(-0.03) غير معنوية كون قيمة P- Valueاكبر من مستوى معنوية (5 %) وان Ext-3 معنوية احصائيا خلاف ذلك ، بينما معلمة (Rt) غير معنوية احصائيا كون قيمة p-Value والبالغة (0.61) اكبر من مستوى المعنوية ، وان المتغيرات المستقلة جميعها تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي في السنة الحالية GDPt بنسبة (78 %) وهي نسبة مقبولة وجيدة من الناحية الإحصائية والمعايير الإحصائية وحسب معامل التحديد R^2وهي نسبة معنوية وجيدة اما الباقي(12 %) يعود لجملة عوامل أخرى لم تدخلها الباحثة في النموذج ، وحسب اختبار F- test فأن النموذج معنوي من الناحية الاجمالية ذلك كون قيمة P-Valueل F- test اقل من مستوى معنوية (5 %) أي (0.003) ، ولم يعاني النموذج من الارتباط التسلسلي للمتغيرات العشوائية (الارتباط الذاتي) حسب اختبار L – M-test ذلك كون قيمة P-Value في كل الجدول تفوق مستوى المعنوية (5 %) ولم يعاني أيضا من مسألة عدم تجانس التباين للخطأ العشوائي حسب اختبار Breusch Pagan Godfrey وذلك كون قيمة P-Valueلـ Chi-square اكبر من مستوى معنوية (5 %).

جدول(4)

تقدير النموذج ARDL للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي GDPt والصادرات Ext والانكشاف الاقتصادي Rt

Dependent Variable: GDP
Method: ARDL
Date: 04/03/21 Time: 15:08
Sample (adjusted): 1998 2020

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.19194.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

Included observations: 23 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): EXT RT
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 100
Selected Model: ARDL(4, 3, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	1.572088	0.333169	4.718587	0.0004
GDP(-2)	-2.368833	0.567993	-4.170531	0.0011
GDP(-3)	0.057336	0.657809	0.087162	0.9319
GDP(-4)	1.337424	0.579128	2.309376	0.0380
EXT	0.024011	0.050831	0.472375	0.6445
EXT(-1)	0.048535	0.049357	0.983346	0.3434
EXT(-2)	-0.034088	0.050701	-0.672332	0.5131
EXT(-3)	0.148841	0.063713	2.336133	0.0361
RT	-155.7061	302.2223	-0.515204	0.6151
C	17364693	14903885	1.165112	0.2649

R-squared	0.783434	Mean dependent var	61633822
Adjusted R-squared	0.633503	S.D. dependent var	69596901
S.E. of regression	42133250	Akaike info criterion	38.24959
Sum squared resid	2.31E+16	Schwarz criterion	38.74329
Log likelihood	-429.8703	Hannan-Quinn criter.	38.37376
F-statistic	5.225313	Durbin-Watson stat	2.098799
Prob(F-statistic)	0.003883		

***Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection**

.

المصدر : من عمل الباحثة اعتماداً على مخرجات Eviews10

جدول (5)

اختبار عدم ثبات التباين Breusch pagan- Godfrey للنموذج المقدر .

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.564655	Prob. F(9,13)	0.8030
Obs*R-squared	6.464126	Prob. Chi-Square(9)	0.6927

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.19194.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

Scaled explained SS	4.734250	Prob. Chi-Square(9)	0.8568

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 04/03/21 Time: 15:22

Sample: 1998 2020

Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.48E+14	8.57E+14	0.989280	0.3406
GDP(-1)	-4971477.	19160967	-0.259459	0.7993
GDP(-2)	5081499.	32665979	0.155559	0.8788
GDP(-3)	-36715846	37831377	-0.970513	0.3495
GDP(-4)	59524984	33306362	1.787196	0.0972
EXT	431028.6	2923358.	0.147443	0.8850
EXT(-1)	-1993038.	2838573.	-0.702126	0.4950
EXT(-2)	-1219117.	2915868.	-0.418097	0.6827
EXT(-3)	-1761683.	3664194.	-0.480783	0.6387
RT	-7.13E+09	1.74E+10	-0.410401	0.6882

R-squared	0.281049	Mean dependent var	1.00E+15
Adjusted R-squared	-0.216686	S.D. dependent var	2.20E+15
S.E. of regression	2.42E+15	Akaike info criterion	73.98457
Sum squared resid	7.63E+31	Schwarz criterion	74.47827
Log likelihood	-840.8226	Hannan-Quinn criter.	74.10874
F-statistic	0.564655	Durbin-Watson stat	2.409795
Prob(F-statistic)	0.803017		

المصدر : من عمل الباحثة اعتماداً على مخرجات Eviews10

الاستنتاجات :

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.19194.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

1- للتجارة الخارجية دور كبير ومهم في توسع حركة النمو والتطور الاقتصادي لجميع الدول خلال القرن التاسع عشر ، الا انها لم تحول اقتصاديات البلدان النامية الى اقتصاديات مستقلة ، وذلك بسبب التطور كان وحيد الجانب يشمل فقط قطاع الصادرات التي تحتوي على سلعة واحدة او سلعتين.

2- انخفاض نسبة مساهمة البلدان النامية في مجال التجارة الدولية ادت الى زيادة درجة الانكشاف الاقتصادي على الخارج ، وعلى الرغم من التطور الحاصل في التجارة الدولية وزيادة معدلات التبادل التجاري الا ان هذا التبادل لم يكن لصالحها مما انعكس بالأثر السلبي على هيكلها الاقتصادي ولا سيما العراق.

3- يشهد الاقتصاد العراقي اتساع الفجوة بين الاستهلاك والادخار بسبب ادخاراته المتذبذبة نتيجة اعتمادها على مصدر النفط حيث تعمل على تمويل النقص في الموارد المحلية بإصدار نقدي جديد او الاقتراض من الخارج ، كما هو الحال في الثمانينات وبسبب الحرب العراقية الإيرانية لجأ العراق للاقتراض مما سبب بزيادة المديونية فضلا عن فرض العقوبات الاقتصادية في التسعينات مما دفع بالعراق الى تعويض بالإصدار النقدي للعمل على تغطية عجز الموازنة.

التوصيات :

1- يتطلب من الحكومات النظر في مسألة معالجة الاختلالات الهيكلية وذلك من خلال اعتماد عدة اساليب و سياسات تعمل على تحفيز الصناعات المحلية المختلفة فضلاً عن تنشيط القطاع الزراعية بهدف الحد من الاستيراد الخارجي وتلبية الطلب المحلي .

2- ايجاد الحلول التي تسهم في تنويع وإيجاد البدائل للمنتجات النفطية وعدم اتباع الاقتصاد الاحادي الجانب وذلك من خلال توسيع القاعدة الضريبية فضلاً عن استحصال العوائد المالية من السياحية بمختلف انواعها .

3- لابد من وضع استراتيجية مدروسة سياسة و اقتصادية بهدف الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر فضلاً عن العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة ومعرفة الجوانب السلبية التي تنتج من الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تعمق من الاختلالات الهيكلية من اجل تجنبها .

قائمة المصادر:

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.19194.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

1- بريهي فارس كريم (2011) ،الاقتصاد العراقي ..فرص وتحديات -دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 27.

2- جبيل، جبار عبيد (2018) ، تحليل تجارة العراق الخارجية (غير نفطية) مع دول الجوار للمدة (2003 -2015) – دراسة جغرافية اقتصادية ، مجلة كلية التربية للعلوم الأساسية والتربية النفسية ، جامعة بابل ، العدد (37) ،شباط .

3- حسن، حسين عجلان(2017) ، تنويع قدرات الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية الواقع الراهن والحسابات المستقبلية ، مجلة المنصور ، العدد 27.

4- حسين، عبدالرزاق حمد(2018)، اثر الصادرات على الناتج المحلي الاجمالي والميزان التجاري في العراق للمدة (2005-2015) ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة تكريت ، المجلد4، العدد 44.

5- دواي , مهدي صالح وعمر محمد عكاوي (2015) ، القطاع المالي وعلاقته بالتجارة الخارجية دراسة تحليلية للميزانية العامة وعلاقتها بالميزان التجاري في العراق للمدة(2004-2014) ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد105، جامعة بغداد .

6- رسن، سالم عبد الحسن (2017)،الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي للمدة(2003 -2015) ،مجلة الاقتصادي الخليجي ، العدد 34 ،كانون الأول .

7- الزبيدي، محمد ناجي محمد(2016)، تحليل بعض مؤشرات التبعية التجارية في الاقتصاد العراقي ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء، المجلد 5 ، العدد 20.

8- زكي، رمزي (1987)، التاريخ النقدي للتخلف ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت.

9- زيا ،عامر شبل (2020)، تحليل الاختلالات الهيكلية في القطاعات الإنتاجية في العراق للمدة (2004 -2018) ، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية ، المركز الديمقراطي العربي – برلين ،المانيا ، العدد 12 .

10- سلمان، هيثم عبد الله(2018)، الاصلاح الاقتصادي والفساد في العراق ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، البصرة.

11- الشيباني، فاضل كريعة كزار (2018) ، السياسة النقدية واثرها على التضخم في العراق بعد عام 2003 ،مجلة كلية العلم الجامعة ، المجلد 10 ، العدد 2.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.19194.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

12- صالح ،محمد عبد(2017) ، الاقتصاد العراقي بين الواقع وتحديات المرحلة الراهنة ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،المجلد 14 ، العدد57.

13- صالح ، لورنس يحيى ومحمد طاهر نوري الموسوي(2019)، التشوهات الهيكلية والبطالة في ظل الإصلاح الاقتصادي في ال عراق بعد عام 2003، الطبعة الأولى، مكتبة الضاد للنشر والتوزيع ، الوزيرية ، بغداد.

14- صالح ، لورنس يحيى (2018) ، الاختلالات الهيكلية واثرها على النمو القطاعي والتشغيل في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2015) ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 24، العدد109.

15- صالح ، لورنس يحيى و جبار كريم ثامر(2019) ، تحليل العلاقة بين المرض الهولندي واختلال الهيكل الاقتصادي في العراق ، مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة بغداد ، المجلد 25، العدد112.

16- الطبقجلي، معن احمد (2018) ،ديون العراق . نظرة عامة حول وضع الديون ونشأتها ومستقبلها ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد.

17- فرحان، رافد قيس(2016) ، تاثير اختلال الميزان التجاري في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2013)، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .

18- العبدلي ، سعد عبد نجم (2016) ، تحليل العلاقة بين تجارة العراق الخارجية والنمو الاقتصادي (1980-2013)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد (22)، العدد (89) .

19- عبد الرضا ، نبيل جعفر و باسمة كزار حسن (2016)، سياسات تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها في الاقتصاد العراقي ، الطبعة الأولى ، شركة الغدير للطباعة والنشر، العراق ، البصرة .

20- عبد المجيد ،علي إسماعيل وعلي عمران حسين الطائي (2017)، قياس وتحليل اثر الانفتاح التجاري على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (2003 – 2017).

21- علوش ، جعفر باقر (2015) ، بيان اثر خلل الموازنة العامة على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للفترة (1990-2011) باستخدام التحليل السببي ، مجلة الكوت الاقتصادية للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد الاول ، العدد17.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.19194.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

22- العلي ، عادل (2011) ، المالية العامة والقانون المالي والضريبي –الجزء الاول) , الطبعة الاولى، دار الاثراء للنشر والتوزيع ، عمان .

23- عواد ، موسى خلف (2014)، اتجاهات تعديل هيكل القطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (1921 -2011) ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ،المجلد 16، العدد 1.

24- عويد ، بشار محمد وجبار عبد جبيل (2014)، الواقع الجغرافي لتجارة العراق الخارجية (الغير نفطية) مع تركيا للمدة (1998-2011) ، واثرها في التبعية الاقتصادية والسياسية ، مجلة الاداب ، جامعة بغداد ، العدد 108 .

25- عيدان ، فريال مشرف(2016) ،الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي بعد 2003 وسبل معالجتها , المجلة السياسية والدولية ، .

26- المحنه، هند غانم محمد(2014) ،الاختلالات الهيكلية في العراق وسبل المعالجة التنموية للمدة 1994-2010، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة .

27- أبو مدللة، سمير ومازن العجلة (2013) ، تطور الدين العام في الأراضي الفلسطينية (2000 - 2011) ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية ، المجلد الحادي والعشرون ، العدد الأول .

28- المرزوقي , عمر بن فيحان (2006) ، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الاسلامي ، الطبعة الاولى، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع , المملكة العربية السعودية .

29- معبدي، يوسف ، الاقتصاد الكلي ،جامعة قاصدي مرياح – ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، بدون سنة،

30- المعموري، محمد علي موسى(2015) ،المقايضة بين متطلبات التغير الهيكلي في الاقتصاد العراقي وتوفير الحاجات الأساسية للمجتمع للمدة (2003 – 2013) ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، المجلد 12،العدد 52.

31- النداوي ،خضير عباس (2009)،البطاقة التموينية في العراق بين حاجات الوطنية والضغوط الخارجية ، مجلة السياسة الدولية ، الجامعة المستنصرية ،العدد 12 ،

32- أبو هات ،عبد الكريم كامل وكريم سالم حسين الغالبي (2017) ، محنة الاقتصاد العراقي وفرص المعالجة ، وقائع المؤتمر العلمي لكلية الإدارة والاقتصاد وكلية شط العرب الجامعة ، جامعة البصرة، المنعقد في 20 -2016/4/21.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.19194.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

33- الهذال، احمد حامد (2020)، الصدمة المركبة في موازنة العراق 2020 (نتائج ..وحلول) ،مركز البيان للدراسات والتخطيط .

34- لطيفة، بهلول ,نظرية المرض الهولندي وسعر الصرف في الدول المصدرة للمحروقات (حالة الجزائر نموذجا),أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ,كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ,جامعة باجي مختار _عنابة,2012.

35- يونس، عدنان. حسين (2017)، الاختلالات الهيكلية في الدول الريعية، الطبعة الأولى ,دار الأيام للنشر والتوزيع ,عمان, الأردن .

التقارير الحكومية والمواقع الالكترونية :

36- الجبوري، حامد عبد الحسين(2016)، الاقتصاد العراقي والتبعية التجارية للعالم الخارجي ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية ، نشر على الموقع www.fcdrs.com ، تاريخ دخول للموقع 4\2\2021، pm1:15

37- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، مديرية الحسابات القومية ،2012، صفحات مختلفة.

38- وزارة المالية الدائرة الاقتصادية قسم السياسات الاقتصادية ، تحليل مسارات الدين العام ،2010- 2014، 2016 ،ص3.

39- مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ديون العراق – نظرة عامة حول وضع الديون ونشأتها ومستقبلها ،2018،ص6. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، مديرية الحسابات القومية ،1997-،2012.

40- جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ،2018 .

41- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، سنوات مختلفة ، صفحات متعددة.

42- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ،2020.

43- البنك المركزي ،مديرية العامة للإحصاء ، النشرة الإحصائية ، سنوات متفرقة.

44- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاءات التجارة ،2019.

45- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاءات التجارة ، 2020 .

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.19194.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (1) 2025

46- جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، سنوات متفرقة.

47- - البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية ،سنوات متفرقة.

48- جمهورية العراق ،وزارة التخطيط . الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، كانون الأول 2019، ص5.

49- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرات السنوية لاعداد متفرقة .

50- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، الفصل الأول ، أيار 2020، ص5.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.19194.